

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢ / جمادى الأولى / ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/٥/٢٩ برئاسة القاضي السيد منحت حمودي المحمود وعضوية كل من السادة القضاة احمد محمود الجليلي وطاروق محمد المسامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بلهان و محمد صائب النقشبندى و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيين المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعى / شاكاة احمد حسين قادر وكيله المحامي عبد الأمير حسن جنتيخ
المدعى عليهما / ١- السيد وزير العدل لأقليم كردستان / أربيل
٢- محمد حسن عبد الجليل - وكيله المحامي عمار
منز حسين عبد الجليل

القرار

لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد إن موضوع الدعوى يتضمن طلب المدعى دعوة المدعى عليهما وزير العدل إضافة لوظيفته ومحمد حسن عبد الجليل إلى المرافعة وإلزامهما بأبطال إجراءات البيع في الاضحية التنفيذية المرفسة ٩٥/٢٠٠٣/ت/٢٠٠٣ دهورك وتحصيلهما أتعاب المحاماة والمصاريف، كما تضمن العتاب إن المنفذ العدل في دهورك رفض تنفيذ قرار المحكمة (براءة بغداد) (بحجة إن اتصالاً هاتفياً قد جاء من وزارة العدل في أربيل يقضي بعدم التنفيذ).
ولدى الرجوع إلى أحكام المادة ١١٨ من قانون التنفيذ رقم ١٩٨٠ نرى إن الفقرتين أولاً وثانياً منهما تنصان على إن القرارات الصادرة من المنفذ العدل يطعن فيها لدى محكمة الاستئناف في المنطقة بصفتها

التميزية. وبما إن طلب المدعي خارج عن اختصاصات هذه المحكمة المنصوص عليها في المادة رابعاً من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ فقد تقرر رد الدعوى وتحصيل المدعي رسم الدعوى وصدر القرار بالاتفاق وافهم غشياً في ٢ / جمادى الأولى / ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٩ / ٥ / ٢٠٠٩.



الرئيس

مدهت المحمود



عضو

احمد محمود الجليلي



عضو

جنر ناصر حسين



عضو

اكرم طه احمد



عضو

اكرم احمد بابان



عضو

محمد صالح الفشتيني



عضو

عبود صالح التميمي



عضو

ميخائيل شمشون فس كوركيس